



الاستعراض الوطني الطوعي الثاني  
بشأن تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠  
ست رسائل تنموية من دولة قطر عام ٢٠١٨

**الاستعراض الوطني الطوعي الثاني  
بشأن تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠**

ست رسائل تنموية من دولة قطر



يونيو / حزيران ٢٠١٨



«رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تهدف إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة، قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، بالسعي إلى تطوير اقتصاد متنوع، يتناقص اعتماده على الهيدروكربون، ويتجه الاستثمار فيه نحو الاقتصاد المعرفي، وتزايد فيه أهمية القطاع الخاص.»

حضرة صاحب السمو الشيخ

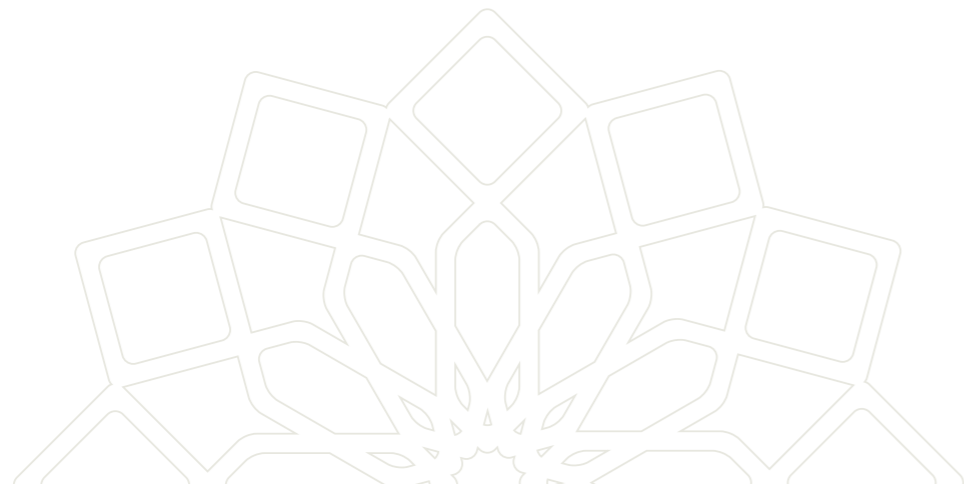
تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني

أمير البلاد المفدى



## مقدمة

التزاماً من دولة قطر برؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، وبأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتمدها قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة المنعقد في سبتمبر عام ٢٠١٥، تمت مواءمة نتائج وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تتكون من ١٧ هدفاً. وبهذه المواءمة تصبح أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠ مكوناً من مكونات استراتيجية التنمية الوطنية المذكورة. وستعمل الجهات المنفذة على تخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه، وتعرض رسائل الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر ٢٠١٨ إنجازاتنا التنموية فيما يتعلق بالأهداف المختارة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨.





ضمان توافر المياه وخدمات الصرف  
الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

حرصت دولة قطر على ضمان توفير المياه لجميع سكانها، حيث بلغت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة ١٠٠٪، وذلك من خلال تحلية مياه البحر بنسبة ٦٠٪ من مجمل المياه المتاحة. وكذلك تم توفير خدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة بنسبة ١٠٠٪، حيث بلغت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة ١٠٠٪. وكذلك تم خفض نسبة الفاقد الإجمالي من المياه المحلاة إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٦ (منها ٤,٧٪ فاقد حقيقي، وأقل من ٦٪ فاقد إداري) مقارنة بنحو ٣٠٪ عام ٢٠١١. كما تم تعديل قانون الترشيح رقم ٢٦ للعام ٢٠٠٨ بقانون الترشيح رقم ٢٠١٥/٢٠ لتوعية المشتركين بالاستخدام الأمثل للمياه. بالإضافة إلى استبدال العدادات المعطوبة بعدادات ذكية.

وكذلك تم دعم تركيب تقنيات حديثة لترشيح استخدام المياه في بعض المدارس والمساجد، والعمل جارٍ على تركيبها في المرافق الأخرى. كما تم التوسع في محطات المعالجة، والانتهاء من دراسة إقامة محطة لمعالجة مياه النفايات الصناعية. كما تم إعداد وإقرار السياسة المائية لدولة قطر والتي اشتملت على الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي سوف يتم تطبيقها عام ٢٠١٨، وبصدد إنجاز استراتيجية المياه في دولة قطر قبل منتصف عام ٢٠١٨.



ضمان حصول الجميع على خدمات  
الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة  
بتكلفة ميسورة



المياه بحوالي ٢٠٪ منذ انطلاقه عام ٢٠١٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٦.

• القيام بالدراسات اللازمة لإعادة تأهيل وتطوير منطقة راس أبو فنتاس، وذلك باستبدال المحطات القديمة بمحطات جديدة ذات كفاءة أفضل وتقنيات عالية وانبعثات متدنية من قبل شركة الكهرباء والماء القطرية في عام ٢٠١٨.

• عملت الشركة القطرية لتبريد المناطق «قطر كool» على تحقيق التوافق مع خطة الانتقال إلى استخدام مياه الصرف المعالجة في تشغيل محطات التبريد بدلاً من استخدام المياه الصالحة للشرب (في المحطتين العاملتين في اللؤلؤة والخليج الغربي).

• الاستمرار في تنفيذ برنامج ترشيد استهلاك الطاقة والمياه الذي خفض من معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ١٨٪، ومن

كما عملت الدولة على تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والغاز من خلال تكوين لجنة وطنية للطاقة المتجددة في وزارة الطاقة والصناعة، والتي تعمل على إعداد السياسة الوطنية لتطوير قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي إطار تعزيز كفاءة إنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة، قامت دولة قطر بما يلي:

عملت دولة قطر على ضمان حصول جميع سكانها على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة، وذلك باتباع التسعير الأمثل للسلع المتعلقة بقطاع الطاقة (المياه والكهرباء والوقود). وقد بادرت الدولة إلى تبني مصادر الطاقة البديلة، ومثال ذلك: مشاريع أم الحول، وتأسيس شركة سراج للطاقة، وإنشاء عدد من الشركات الصناعية ذات العلاقة بالطاقة الشمسية، منها شركة قطر لتقنيات الطاقة الشمسية.

ترشيد  
Tarsheed



20%



18%





جعل المدن والمستوطنات البشرية  
شاملة للجميع وأمنة ومستدامة



إلى كافة أرجاء العالم. ويعمل المجلس البلدي المركزي المنتخب على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها البلديات. وتعمل الدولة بجد على محاربة التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة، وإدارة آثار التغير المناخي، وتطبيق توصيات اتفاقية المناخ الدولية. وتتطلع دولة قطر وفقاً لرؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ إلى الاستثمار الأمثل في الموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية احتياجات السكان دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، كما تعتمد على بناء المزيد من المدن الذكية، كمدينتي اللؤلؤة ولوسيل.

الجغرافية، وبمكتبة عامة ذات مواصفات عالمية. كما تم تطوير مطار دولي يضاھي أكبر مطارات العالم، و ميناء دولي يسهم في تعزيز التجارة الدولية. وعلى الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة فقد انخفض معدل الوفيات الناجم عن حوادث الطرق، كما تم إنجاز كافة مراحل المشروع الوطني لمواجهة الكوارث والتعافي منها عام ٢٠١٦.

وفي عام ٢٠١٩ سيتم تدشين المرحلة الأولى من مترو الأنفاق، وستستضيف الدولة بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢، والتي تمثل تظاهرة ثقافية رياضية عالمية، فريدة تنقل وقائعها



وملاعب الأطفال والحدائق العامة والمساحات الخضراء ومراكز خاصة لتأهيل ذوي الإعاقات. ووفرت الدولة المياه النقية والكهرباء بأسعار تشجيعية، بالإضافة إلى وسائل المواصلات والنقل وشبكات الهاتف والإنترنت. وجعلت من العاصمة الدوحة مكاناً جذاباً للتسوق والاستجمام بأسعار معقولة، كما زودتها بمركز عالمي للمؤتمرات، وبنظام رقمي لترقيم وتحديد المناطق والشوارع والأبنية، والذي يستخدم بشكل فاعل في توفير خدمات البريد والإسعاف والطوارئ وغيرها من الخدمات التي تعتمد على نظم المعلومات

حرصت دولة قطر على أن تكون الخطة العمرانية الشاملة للدولة بمثابة الترجمة المكانية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وكدليل استراتيجي لإدارة وتطوير مجتمعات مكانية حيوية ومستدامة، كالمدن والمستوطنات البشرية، بغية الارتقاء بنوعية الحياة، وتوفير عيش كريم للمواطنين والمقيمين، وجعلها مكاناً آمناً للتعليم والابتكار. كما أقامت الدولة البنية التحتية المتطورة، ومكنت المواطنين من الحصول على مساكن حديثة، وشيدت الجامعات ومراكز البحوث والمدارس والمكتبات العامة والمتاحف والقرى التراثية والأندية والمستشفيات والمراكز الصحية،



ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج  
مستدامة



إضافة إلى ذلك حرصت الحكومة على تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والغاز عن طريق اللجنة الوطنية للطاقة المتجددة، بالإضافة إلى توفير منظومة إنتاج نباتي وسمكي وحيواني تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والوصول لمعدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي.

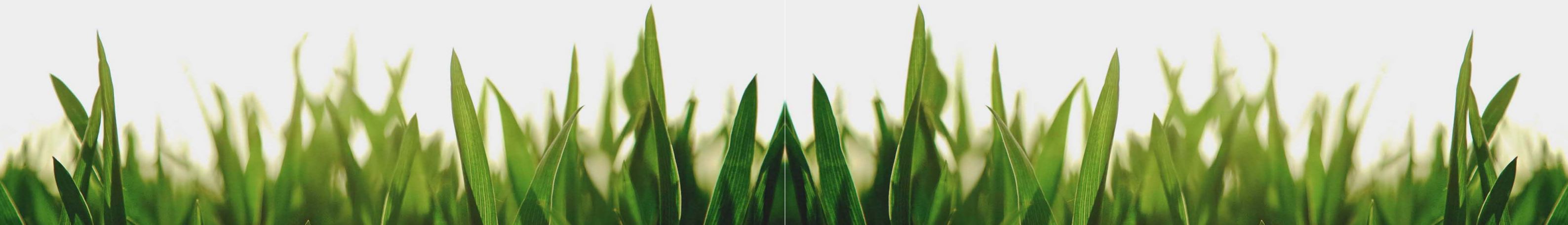
وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة نظم تحلية المياه، وتخفيض انبعاثات الغازات، كما وجهت بتجنب الاستخدام المفرط للمياه الجوفية من خلال العدادات الذكية حتى لا تتفاقم مشكلة الإجهاد المائي والتملح. كما دعمت تركيب تقنيات حديثة لترشيد استخدام المياه في المدارس والمساجد. وكذلك شجعت على استخدام المياه المعالجة في منشآت التبريد المركزي، وفي ري الأعلاف والمساحات الخضراء.



الصلبة (الإنشائية) من نحو ٩,٦ مليون طن عام ٢٠١١ إلى ٤,٦ مليون طن عام ٢٠١٦. كما شجعت وعززت ثقافة المنتجات المحلية.

كما قامت الحكومة بتشجيع مشاركة المستهلكين بأنماط الاستخدام الأمثل للمياه من خلال التوعية والتثقيف، وترشيد استخدام الطاقة بالتحويل نحو استعمال المصابيح، والمكيفات التي تستهلك طاقة أقل،

عملت دولة قطر على تحقيق البيئة النظيفة واستدامتها بالرغم من ازدياد عدد سكانها، وشجعت على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمبادرات والمباني الخضراء، وذلك بالحد من إنتاج النفايات من خلال تخفيضها وإعادة تدويرها، ووضع وتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بالتلوث والمخلفات الصلبة وإعادة تدويرها، حيث افتتحت مركز إدارة المخلفات المنزلية في مسيبيد عام ٢٠١١، وتم خفض تولد المخلفات





حماية النظم الإيكولوجية البرية  
وترميمها وتعزيز استخدامها على  
نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو  
مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف  
تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف  
فقدان التنوع البيولوجي



عملت دولة قطر على الحفاظ على تنوعها الحيوي كجزء من تراثها وثقافتها ومستقبلها، وذلك من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية والأمن الغذائي والتنمية المحلية، وكذلك لتوفير أسس البحث العلمي والطبي وغيرها من المنافع. وعلى مدى السنوات العشر المنصرمة، زادت مساحة المناطق البرية المحمية من ١١٪ إلى ٢٣,٦٪ بمساحة قدرها ٢٧٤٤ كم<sup>٢</sup>. بالإضافة إلى ٦,٢٪ من المساحة المائية بمساحة قدرها ٧٢٠ كم<sup>٢</sup>. ليصل إجمالي المساحة المحمية الكلية إلى ٣٤٦٤ كم<sup>٢</sup> بما يمثل ٢٩,٨٪ من المساحة الكلية للدولة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المساحة الكلية فإن هذه النسبة تمثل إحدى أعلى النسب في العالم. وتهدف هذه المناطق المحمية، ومعظمها برية، إلى حماية الأنظمة البيئية الصحراوية الحساسة من الصيد والرعي الجائر، كما تعمل على مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي. كما تعمل الحكومة على رفع المستوى المعرفي عن الوضع الحالي والمستقبلي للتنوع الحيوي وإنشاء وتشغيل قاعدة بيانات التنوع الحيوي بنهاية ٢٠٢٢.



تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة  
العالمية من أجل التنمية المستدامة



اهتمت دولة قطر بتعزيز قدرات مواطنيها بغية تمكينهم من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية، فأقامت المدارس والجامعات بأنواعها وأوفدت العديد من الطلاب في بعثات دراسية خارج الدولة. هذا وترتبط دولة قطر بمعاهدات تجارية مع العديد من بلدان العالم.

التكنولوجيا في تنفيذ معظم برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهادفة إلى الارتقاء بنوعية الحياة في الدولة وإقامة مجتمعات مستدامة لا يهمل فيها أحد. وتوفر استراتيجية قطر الوطنية للبحوث ٢٠١٢ إطاراً للأهداف البحثية التي يعمل على تحقيقها قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر، كما

قدمت دولة قطر مساعدات تنموية للبلدان الفقيرة والفئات المحتاجة واللاجئين بما يفوق مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٧، ونشط دور المجتمع المدني في الدولة ورعى إصدار «إعلان الدوحة المتعلق بدور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠» عام ٢٠١٧، كما حرصت دولة قطر على تعزيز استخدام

عززت دولة قطر وجودها على الصعيد الدولي فاستضافت العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، كمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المنعقد في الدوحة خلال الفترة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، وعلى صعيد تمويل التنمية









وزارة التخطيط والتنمية والإحصاء  
Ministry of Development Planning and Statistics

[WWW.MDPS.GOV.QA](http://WWW.MDPS.GOV.QA)